استفسر عن توافر مختبرات معتمدة قادرة على إجراء جميع الفحوصات

حمد العبيد: ما نتائج دراسات «الأشغال» بخصوص أسباب ظاهرة تطاير الحصى؟

حمد العبيد

وجه النائب حمد العبيد سؤالين إلى كل من وزير الصحة د. أحمد العوضي، بشأن خطة الوزارة لإنشاء وتشغيل مستشفى جديد في المناطق الجنوبية، ووزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقماز، بشأن ظاهرة تطاير الحصى وتهالك الطرق، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال إلى وزير الصحة بخصوص خطة الوزارة في إنشاء وتشغيل مستشفى جديد بجميع التخصصات الطبية في المناطق الجنوبية، وذلك لتخفيف الضغط عن مستشفى العدان وتنسيقها مع خطة الدولة لإنشاء مدن إسكانية جديدة في منطقة جنوب صباح الأحمد السكنية والخيران السكني، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما خطة وزارة الصحة لإنشاء المستشفى الجديد في المناطق الجنوبية؟ مع بيان مساحة المستشفى المقترحة، وتخصصات الأطباء والمرافق الطبية المخطط لها في المستشفى.

2 ـ كيف يتناسب هذا المشروع مع خطة الدولة لإنشاء مدن إسكانية جديدة في المناطق الجنوبية؟ هل هناك تنسيق وتعاون مع الجهات المعنية لضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة لسكان هذه المناطق الجديدة؟

3 ـ ما الخطوات المتخذة حاليا للبدء في إنشاء المستشفى الجديد؟ هل حُدد موقع المستشفى والموارد المالية المخصصة لهذا المشروع؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال بخصوص ظاهرة تطاير الحصى وتهالك الطرق والشروع في التعاقد مع الشركات العالمية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما نتائج الدراسات التي أجرتها وزارة الأشغال العامة بخصوص نتائج وأسباب ظاهرة تطاير الحصى حتى تاريخه؟ وما الحلول التي اقترحتها الوزارة لضمان عدم تكرار حدوث هذه الظاهرة قبل التعاقد مع الشركات العالمية؟

2 ـ ما الآلية المتبعة في طرح المناقصة على الشركات العالمية؟ وهل سيسمح للشركات المحلية بالدخول في المنافسة؟

3 ـ هل ستسمح الوزارة للشركات المحلية بالدخول في العقود المبرمة مع الشركات العالمية لصيانة الطرق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما نسبة المشاركة؟

4 ـ هل حددت الوزارة نسبة للشركات المحلية للدخول في عقود الشركات العالمية لصيانة الطرق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما النسبة المحددة؟

5 ـ هل قُدمت جميع المتطلبات الفنية والاشتراطات التعاقدية التي تتوافق مع حجم أعمال صيانة الطرق في دولة الكويت من قبل وزارة الأشغال العامة؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات المطلوبة.

6ـ هل دُرست جميع الاحتياجات الفعلية لمشاريع الطرق، بما في ذلك توافر المعدات والآلات والعمالة والمواد المستخدمة، قبل التعاقد مع الشركات العالمية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأدلة والمستندات.

7 ـ هل تتوافر مختبرات معتمدة ومحايدة قادرة على إجراء جميع الفحوصات المتعلقة بخطة صيانة الطرق قبل البدء في التعاقد مع الشركات العالمية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالأدلة والمستندات.

8 ـ ما التوصيات التي نفذتها وزارة الأشغال العامة بشأن ظاهرة تطاير الحصى وغيرها فيما يتعلق بالطرق حتى تاريخه؟ ولماذا لم تنفذ التوصيات الأخرى ـ إن وجدت ـ؟ وهل حوسب المسؤولون المقصّرون في تنفيذ هذه التوصيات؟ يرجى تزويدي بالرد وتقديم الأدلة والمستندات.

مرزوق الغانم: هل تم إنهاء عقود أي من الطيارين أو مدربي الطيران الكويتيين؟

مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، عن صحة إنهاء عقود أي من الطيارين أو مدربي الطيران الكويتيين، ونص السؤال على ما يلي:

1 ـ هل تم إنهاء عقود أي من الطيارين أو مدربي الطيران الكويتيين، خلال الفترة من 2023/6/1 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة نعم، فأرجو موافاتي بالأسماء كافة والسيرة الذاتية لكل منهم، وكذلك موافاتي بأسباب إنهاء هذه العقود، والإثباتات الدالة على ذلك.

2 ـ هل تمت إعادة التعاقد مع طيارين أو مدربي طيران غير كويتيين خلال الفترة من 2023/6/1 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة نعم، فأرجو موافاتي بالأسماء كافة والرواتب الخاصة بهم وكذلك السيرة الذاتية لكل منهم.

فلاح الهاجري: ما المدة القانونية لترقية وكيل ضابط الحاصل على درجة البكالوريوس إلى رتبة ملازم؟

د.فلاح الهاجري

وجه النائب د.فلاح الهاجري سؤالين إلى كل من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية طلال الخالد، بشأن المدة القانونية لترقية وكيل ضابط الحاصل على درجة البكالوريوس إلى رتبة ملازم، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، عن شكوى لدى نيابة العاصمة في شأن قانون حق الاطلاع ضد الهيئة العامة لشؤون القصر، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الداخلية يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ من شروط القبول لدورة وكيل ضابط أن يكون المتقدم حاصلا على درجة الدبلوم أو درجة البكالوريوس، فما سبب منحهم الرتبة نفسها (وكيل ضابط) وعدم منح الحاصلين على درجة البكالوريوس رتبة (وكيل أول) علما بأن الدرجات العلمية تختلف؟

2ـ ما المدة القانونية لترقية وكيل ضابط الحاصل على درجة البكالوريوس إلى رتبة ملازم والذي استوفى جميع الشروط؟

3ـ ما سبب عدم وضع قانون يسمح للحاصلين على (درجة البكالوريوس) الذين اجتازوا (دورة وكيل ضابط) بالترقية إلى رتبة ملازم بعد إمضاء سنوات محددة بالخدمة من دون الحاجة إلى إعلان لترقيتهم علما بأن الوكلاء الضباط الحاصلين على درجة البكالوريوس وضباط الاختصاص مدة دورتهم سنة واحدة في كلية سعد العبدالله للعلوم الأمنية وجميعهم حاصلون على الدرجة العلمية نفسها؟

سؤال إلى وزير العدل بشأن شكوى رقم 001243/23 لدى نيابة العاصمة في شأن قانون حق الاطلاع رقم (12) لسنة (2020) ضد الهيئة العامة لشؤون القصر، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ هل تم تقديم ملف المتوفي الأصلي من الهيئة العامة لشؤون القصر أمام النيابة من عدمه؟

2ـ هل تم تقديم سجلات المساهمين لدى الهيئة العامة لشؤون القصر الأصلية أمام النيابة العامة من عدمه؟

3ـ هل تم تقديم السجل المالي الأصلي للقاصر من الهيئة العامة لشؤون القصر أمام النيابة العامة من عدمه؟

4ـ هل تم التحقيق لمعرفة احتفاظ الشؤون القانونية لدى الهيئة العامة لشؤون القصر بالملف الأصلي للمتوفى من تاريخ 2010/4/8، حتى تاريخ تقديم الشكوى؟

5ـ لماذا لم يتم إغلاق الملف من 1982/9/3، علما بأن الملف أغلق في تاريخ 2008/5/11؟ وهل اتخذت النيابة العامة إجراء بوقف المسؤولين بالهيئة العامة لشؤون القصر لحين الفصل بالشكوى؟

محمد الرقيب لتعويض المواطنين عن المبالغ التي تم صرفها في استكمال تشطيب منازلهم

محمد الرقيب

تقدم النائب محمد الرقيب باقتراح برغبة أن تعوض المؤسسة العامة للرعاية السكنية المواطنين كافة عن المبالغ المالية التي تم صرفها في استكمال تشطيب منازلهم، على أن يحدد المبلغ التقديري من قبل لجنة تشكل من قبل وزير الدولة لشؤون الإسكان، ونص الاقتراح على ما يلي:

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتصميم وإنشاء وبناء عدد 509 بيوت حكومية في منطقة شرق تيماء بما عرف بقانون من باع بيته الصادر في فبراير سنة 2015.

ولأن تنفيذ المشروع قد شابته العديد من الملاحظات في البناء والنواقص في مواد البناء والمستلزمات الأساسية وأعمال التشطيب مثل التكييف والسخان المركزي وأعمال الديكور ومواد التوصيلات الكهربائية، حيث تم تحمل التكلفة الإجمالية من قبل المخاطبين بالقانون من المستفيدين من المنازل التي وزعت عليهم.

ولأن المؤسسة قامت بتوزيع عدد 1184 منزلا للمخاطبين بقانون من باع بيته في منطقة شرق صباح الأحمد فإن النواقص في البناء والتشطيب تم تحملها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، ولأن العدل والمساواة ركيزتان أساسيتان في الدستور الكويتي، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تعوض المؤسسة العامة للرعاية السكنية المواطنين كافة المبالغ المالية التي تم صرفها في استكمال أعمال تشطيب منازلهم على أن يحدد المبلغ التقديري من قبل لجنة تشكل من قبل وزير الدولة لشؤون الإسكان.

سأل عن المهام الرسمية والجهات والعقود المبرمة من قبل الشركة

شعيب شعبان: ما إجراءات «الكويتية» لتعويض نقص موظفي الميكانيكا ومهندسي الصيانة؟

شعيب شعبان

وجه النائب شعيب شعبان سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك، بشأن شركة الخطوط الجوية الكويتية،

ونص السؤال على ما يلي:

فيما يخص شركة الخطوط الجوية الكويتية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ تواريخ المهام الرسمية والوجهات، ومدة كل مهمة للرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية وذلك من تاريخ تعيينه، وهل يوجد هناك من ينوب عنه في أعماله خلال فترة تلك المهام؟

2 ـ صورة ضوئية من العقد المبرم بين شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة سكايتراكس.

3 ـ أنذرت الإدارة العامة للطيران المدني شركة الخطوط الجوية الكويتية بوجود نقص موظفين من ميكانيكيين ومهندسين صيانة طائرات، يرجى تزويدي بإجراءات شركة الخطوط الجوية الكويتية لتفادي هذا النقص.

4 ـ هل جرى توقيع عقود مع شركات خاصة محلية لإسناد قطاعات تابعة لشركة الخطوط الجوية الكويتية لتلك الشركات الخاصة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك العقود، وأسباب إسناد تلك القطاعات لشركات خاصة.

5 ـ هل اعتمد الهيكل التنظيمي الذي أعلنته الإدارة العامة للطيران المدني؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فيرجى تزويدي بالأسباب.

6 ـ هل خفضتم أسعار تكلفة الصيانة لشركات الطيران في ظل التضخم العالمي الذي تعاني منه دول العالم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالأسباب.

7 ـ هل خفضت مديونية لصالح شركة الخطوط الجوية الكويتية ضد أحد خطوط الطيران لأكثر من نصف مبلغ المديونية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالأسباب مدعمة بالمستندات.

طلب تزويده بإجمالي القروض المقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل

حسن جوهر: ما الشروط الخاصة لمنح القروض الاستهلاكية والمقسَّطة والشخصية على المواطنين ونسب سدادها وفوائدها؟

د.حسن جوهر

وجه النائب د.حسن جوهر 6 أسئلة إلى 6 وزراء من بينها سؤال مشترك إلى 5 وزراء بشأن حصر أملاك الدولة العقارية في الداخل والخارج، والوزراء هم: النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، ووزير الصحة د.أحمد العوضي، ووزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، وسؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د.سعد البراك بشأن القروض الاستهلاكية والمقسطة والشخصية على المواطنين، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى 5 وزراء نصت المادة 138 من الدستور على أن «يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأملاك»، وقد استهدفت القوانين الصادرة في هذا الشأن استقرار ملكية الدولة العقارية العامة والخاصة على أملاكها لحمايتها وتنظيمها.

ومما أكد عليه تعميم وزارة المالية رقم 9 لسنة 2016 في شأن أسس حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة الصادر في 3 أبريل 2016 أن أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان داخل الكويت وخارجها تشكل جزءا ليس باليسير من أموالها، ما يتطلب حصرها وحساب تكلفتها وتقييمها وإعادة تقييمها لإظهارها في القوائم المالية للدولة لإضفاء المزيد من الشفافية عليها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

● بيان موجز يبين فيه حصر كل جهة من الجهات التابعة لكم، على حدة، لأملاك الدولة العقارية وفق ما هو مبين أدناه من واقع بياناتها المالية عن آخر سنة مالية منتهية 2022/2021.

أولا: أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان خارج دولة الكويت وفي جدول يتضمن: اسم الجهة ـ البيان (الأراضي، المباني، الإجمالي) ـ العدد الإجمالي ـ إجمالي تكلفة الشراء بالدينار الكويتي ـ إجمالي القيمة السوقية بالدينار الكويتي).

ثانيا: أراضي أملاك الدولة العقارية داخل الكويت:

أ ـ الجدول الأول: اسم الجهة ـ البيان (مساحة الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة المولدة للنقد، مساحة الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة غير المولدة للنقد، الإجمالي ـ المساحة المستغلة بالمتر المربع ـ المساحة المستغلة بالمتر المربع ـ الإجمالي).

ب ـ الجدول الثاني: اسم الجهة ـ البيان (الأراضي الفضاء المملوكة للدولة المخصصة للجهة ولم تقم عليها مبان أو منشآت ـ الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة والمقام عليها مبان حكومية ـ الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة ورخص استخدامها للقطاع الخاص ـ الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة والمقام عليها مبان مستثمرة من القطاع الخاص بنظامي البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، والشراكة بين القطاع العام والخاص P.P.P، الإجمالي ـ اجمالي المساحة بالمتر المربع).

ج ـ الجدول الثالث: اسم الجهة ـ البيان (الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة ورخص استخدامها للقطاع الخاص ـ الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة والمقام عليها مبان مستثمرة من القطاع الخاص بنظامي البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، والشراكة بين القطاع العام والخاص P.P.P، الإجمالي) ـ العائد المالي عن آخر سنة مالية منتهية 2022/2021.

سؤال إلى وزير المالية بالوكالة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما المقصود بكل من القروض الاستهلاكية والمقسطة والشخصية على المواطنين والمقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي؟ مع بيان الشروط الخاصة لكل منها على حدة، ومنها على سبيل المثال الحد الأقصى للقرض ونسبة السداد من إجمالي الراتب، والفوائد أو الأرباح المستحقة عليها وغير ذلك من الضوابط والشروط.

2 ـ ما القروض الأخرى المقدمة للمواطنين من الجهات المشار إليها في البند السابق من السؤال والتي يسري عليها أحكام السداد الشهري المنتظم وتترتب عليها الأرباح والفوائد والرسوم البنكية؟ مع بيان أنواعها والشروط الخاصة بكل منها على حدة، إن وجدت، ومنها على سبيل المثال الحد الأقصى للقرض، ونسبة السداد من إجمالي الراتب، والفوائد أو الأرباح المستحقة عليها وغير ذلك من الضوابط والشروط.

3 ـ إجمالي قيمة القروض الاستهلاكية والمقسطة والشخصية المستحقة على المواطنين حتى 2022/12/1 والمقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، مع تزويدي بجدول يبين فيه عدد المقترضين من المواطنين لكل منها، وأصل القرض، والنسب التقديرية للأرباح والفوائد المترتبة على أصل القرض.

4 ـ إجمالي القروض الأخرى المشار إليها في البند 3 من السؤال، مع تزويدي بجدول يبين عدد المقترضين من المواطنين لكل منها، وقيمة أصل القرض، والنسب التقديرية للأرباح والفوائد المترتبة على أصل القرض.

5 ـ إجمالي القروض المقدمة من البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للمواطنين بجميع أنواعها المشار إليها في البندين 1 و2 من السؤال والمستحقة حتى 2022/12/1.

6 ـ ورد في التقرير الرابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة للفصل التشريعي السابع عشر في الاجتماعين في 2022/12/12 و2022/12/15 إفادة ممثلي بنك الكويت المركزي بأنه حسب بيانات محفظة القروض هناك 515 ألف مقترض بإجمالي 14,6 مليار دينار، وأنه وفقا لبيانات شركة شبكة المعلومات الائتمانية cinet فإن نسبة التعثر في سداد الأقساط المترتبة على القروض 2,5٪ ومعدل الانضباط في السداد عال، وعليه يرجى تزويدي بالآتي:

أ ـ عدد المتعثرين في سداد الأقساط المترتبة على القروض من مجموع عدد المقترضين، ولكل نوع منها على حدة، وإجمالي قيمة القروض المتعثر سدادها، وأسباب تعثر المقترضين في سدادها، والإجراءات الإدارية والقانونية التي اتخذتها الجهات المقرضة تجاه المتعثرين في السداد.

ب ـ هل يشمل إجمالي القروض المقدرة بـ 14,6 مليار دينار والمشار إليها في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية القروض التجارية أو التسهيلات التجارية للشركات وللأفراد، أم انها قروض شخصية بضمان الراتب أو الكفيل للمواطنين بصفاتهم الطبيعية؟

7 ـ عدد المقترضين المستفيدين من القانون رقم 51 لسنة 2010 بإنشاء صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك والمصارف وشركات الاستثمار، مع تزويدي بجدول يبين إجمالي عدد المواطنين المقترضين وإجمالي مديونيتهم من القروض ولكل نوع على حدة، ونسبة سداد المديونية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

8 ـ عدد المتقدمين للاستفادة من القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق الأسرة، مع تزويدي بجدول يبين إجمالي عدد المواطنين المقترضين وإجمالي مديونيتهم من القروض ولكل نوع على حدة، ونسبة سداد المديونية حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

9 ـ هل رصد بنك الكويت المركزي أي مخالفات لضوابط البنك وشروطه في قيام البنوك والمصارف وشركات الاستثمار والتمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي بمنح قروض استهلاكية أو مقسطة أو شخصية للمواطنين منذ صدور القانون رقم 52 لسنة 2010 بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد الحالات المخالفة وقيمة القروض التي منحت بالمخالفة لأحكام وضوابط بنك الكويت المركزي والإجراءات والعقوبات التي اتخذها البنك المركزي تجاه الجهات المقرضة.